جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص : (دراسات أمنية واستراتيجية)

الأبعاد القانونية والسياسية لاستفتاءات الانفصال حالة كردستان العراق

إعداد الطالب : عبد العزيز ثابت

إشراف الأستاذ : أ د بوحنية قوي

أعضاء لجنة المناقشة

(الرتبة العلمية) اسم ولقب الأستاذ	الصفة
د / عصام بن الشيـــخ	رئيسا
أ د / بوحنيـــة قـــوي	مشرفا ومقرر
أ / عبد الوهـــاب كـــافي	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم : 2018/06/04

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فله الحمد والشكر وله الثناء الحسن، أن وفقنا لإتمام هذا العمل

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساندني في إتمام هذا العمل المتواضع، إلى زملائي وزميلاتي الطلبة الذين بادلوني النصح والمساعدة

كما أتقدم بالشكر إلى اللجنة التي سأتشرف بمناقشتها لمذكرتي وأيضا الشكر موصول لأستاذي ومشرفي البروفيسور بوحنية قوي الذي لم يبخل عليا بالنصح والتوجيه رغم عديد المهام المسندة إليه ، وكذا كثرة إزعاجي له بالأسئلة والاستفسارات التي ربما في بعض الأحيان قد تكون بديهية

وإلى كل من ساهم معي في إتمام هذا العمل ولو بكلمة، ومنهم زملائي في العمل، أشكركم جميعا

عبد العزيز ثابت

الاهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى روح أبواي الطاهرة ، طيب الله ثراهما وأسكنهما الفردوس الأعلى إن شاء الله

إلى ولداي العزيزين مسعودة ساجدة وسيراج محمد السعيد جعلهما الله من خيرة شباب هذا الوطن

إلى من تحملتني وحملت معي قبلا وحينا ولازالت ، ولن استطيع أن أكافئها لأنها ما فتأت لا تبخل عني بكل ما تستطيع الجود به

زوجتي الغالية ، أدامها الله سندا لي

إلى كل من تتلمذت على يدهم ابتداء من معلم الكُتَاب الشيخ عمر بن زينة (الطالب الساسي) الذي لن أستطيع أن أوفيه حقه ما حييت فهو من له الفضل في حملي لكتاب الله ، فأسال الله أن يجزيه عني خير الجزاء ويبارك له في كل ما جاد به

وانتهاءا بسيدي وأخي وأستاذي البروفيسور بوحنية قوي ، الشخص الذي مهما قلت فيه فسوف أبقى مقصرا في حقه ، لأن أفضاله عليا كثيرة جدا ولا يمكن لي أن أحصيها ، فبكل تواضع أقولها كان دائم النصح لي حتى في أول لقاء لنا منذ خمسة عشر سنة خلت ونحن لا يكاد يجمع بيننا إلا ما يجمع الطالب بأستاذه ، فأسأل الله أن يحميه ويبارك له في علمه وعمله وأن يرزقه التوفيق

إلى كل من جمع بيني وبينهم صداقة ، زمالة ، رفقة ومحبة

إلى كل من عرفني وأحبني وعرفته وأحببته ولم يجمع بيننا لقاء

أهدي هذا العمل المتواضع

مقدمة

- مقدمـة:

ما تشهده أغلب دول العالم اليوم من توترات وصراعات داخلية وعلى اختلاف أنواعها وأشكالها : سياسية اقتصادية اجتماعية طائفية دينية عرقية أو غيرها ، والتي غذتها مجموعة عوامل داخلية وخارجية ، ناهيك عن الموروث السياسي والاجتماعي والثقافي ، الذي مكن من ظهور أصوات تنادي بضرورة إنصافها وضمان حقها الطبيعي الذي يتبنى مطالب تكون نوعا ما شرعية في بادئها لتتطور إلى مطالب ذات أبعاد أخرى ولها امتدادات إقليمية ودولية وهذا ما قد يدخل الدولة في دوامة من الصراعات والمشاكل التي يمكن أن تنتهي إما بحرب أهلية هم في غنى عنها ، أو انفصال تلك المجموعات عن الدولة ، وهذا أيضا له تبعات غير محمودة العواقب لكلا الطرفين ، وهو الملاحظ حاليا وبأكثر من دولة الشيء الذي دفع بعديد من الباحثين لمحاولة استكشاف الظاهرة وفهم الأسباب المؤدية لها ، وهذا من خلال تناولهم في كل مرة لنموذج دراسة أو عدة نماذج للتوصل إلى النتيجة المبتغاة ، وبم ا أننا معنيون في هذا المقام بالخوض في الظاهرة الانفصالية ، ومعرفة أهم مسبباتها ، فسوف نسلط الضوء على إقليم كردستان العراق كنموذج دراسة .

. أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التركيبة السكانية لإقليم كردستان والوقوف على أهم الجوانب والأسباب المحفزة لتنامي وبروز الرغبة المطالبة بالانفصال ، وكذا معرفة مآلات مثل هذه الظواهر المطالبة بالانفصال .

. الإشكالية:

انطلاقا من أن لكل ظاهرة سببا ، سوف نجد أنفسنا وفي مقام المتتبع لأصل الحادثة ومسبباتها كان لزاما علينا أن نضع إشكالنا المتمحور حول: ماهية أهم الأسباب القانونية والسياسية التي ساعدت على ظهور المطالب الانفصالية بالعالم عامة وبإقليم كردستان العراق خاصة ؟

وما هي النتائج المستقبلية على ضوء مخرجات استفتاء استقلال الإقليم بتاريخ 25 سبتمبر 2017.

. الفرضيات:

لعلنا نجد أن من بين أهم الفرضيات المعالجة لموضوع البحث هي :

- ✓ لعبت الظروف التاريخية والسياسات المنتهجة من طرف السلطات المركزية دورا أساسيا في تعاظم الشعور الكردي بالتمييز والرفض.
- ✓ المتغيرات الإقليمية والدولية أدت دورا محوريا في نتائج الاستفتاء وعرقلة الطموح الكردي لبناء نموذج استقلالي .
- ✓ الحالة الفيدرالية هي النموذج الأمثل لضمان حقوق الأكراد ودولة العراق .

. المناهج والاقترابات:

سنحاول في هذه الدراسة استخدام المناهج التالية :

- **المنهج التاريخي** الذي من خلاله يمكننا العودة إلى الخلفيات التاريخية التي عملت على بلورة وإثراء الأسباب المرغبة في تنامي الشعور الانفصالي.

- **المنهج الوصفي** وهذا من أجل عمل تحليل منطقي ودقيق للحال الانفصالية قيد الدراسة .

- **منهج دراسة الحالة** كون الدراسة سوف تقف عند مطالب إقليم كردستان العراق في تقرير مصيره والانفصال عن العراق عن طريق استفتاء شعبي .

- **منهج تحليل المضمون** لتحليل و تفكيك مضامين نصوص التصريحات والخطابات السياسية الصادرة عن صنّاع القرار.

- **المنهج المقارن** ومن خلاله يمكن لنا المقارنة بين التركيبة السكانية لإقليم كردستان وما مدى تناغمها مع التركيبات السكانية ا أخرى.

- **منهج التحليل الفئوي** لفهم وتحليل طبيعة سكان كردستان العراق و تكوينها السياسي ومطالبها وكيف تعاملت معها.

- **المنهج القانوني** الذي من خلاله سوف نتعرف على أهم القوانين والدساتير والاتفاقيات المبرمة التي ساهمت في تحديد توجهات حكومتي العراق والإقليم .

.نظريات الدراسة :

سوف تعتمد دراستنا هاته على المقاربات التالية :

- **نظرية الجيوبوليتيك :** حيث يمكن لنا استخدامها في دراسة أماكن تموقع الكرد والتركمان والعرب بالعراق كون وصف الجغرافيا محدّدا لدراسة السلوك .
- **نظرية التمكين وعلم الاثنولوجيا :** لدراسة مسألة التمكين لسكان كردستان العراق عبر دراسة نظرية الإثنولوجيا والجماعات الفئوية.
- **نظرية توازن القوى :** ومن خلالها نحاول الوقوف على التحالفات المبرمة بين الطرفين سعيا منهما للتسابق حول تمكين القوة الأمر الذي يقود إلى الدخول في حالة في حالة اللاعنف والمضي نحو التفاوض .
- **الاقتراب القانوني :** من أجل فهم النصوص والتشريعات القانونية التي تم التطرق إليها خلال الفترة قيد الدراسة .

. أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة في هذا الموضع فهم وإعطاء تفسير قانوني وسياسي لبروز مثل هذه الظواهر الانفصالية التي ما عادت ملفاتها تطوى في بلد ، إلا لتعود وتفتح في بلد آخر كذلك استخلاص النتائج المرجوة منها ، وتطبيقها في دراسات أخرى تكتسي نفس الطابع والأهمية .

. مبررات اختيار الدراسة:

تتمثل أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع كونه من بين المواضيع المعتمدة ببرنامج الجامعة لإعداد مذكرات التخرج لنيل شهادة ماستر نظام LMD ، إضافة إلى الرغبة الذاتية في دراسة ظاهرة ذو أهمية بالغة ، تنخر لباب الشعوب والمجتمعات ، وتربك ساستها وسياساتها ، وتجعلها تعيش حالة من اللااستقرار، وتهددها بالانقسام وربما الزوال.

. حدود الدراسة:

ترتكز الدراسة على :

محدد زماني مبتدئه عند نشأة الدولة العراقية الحديثة ، بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1918، وينتهي بإعلان نتائج استفتاء الإقليم في 2017/09/25 .

محدد مكاني يتلخص في إقليم كردستان العراق كحالة يرجى الاستفادة من تجربتها الإستفتائية الرامية للانفصال .

. أدبيات الدراسة:

بالرجوع إلى القوانين المنظمة والدساتير المنتهجة للدولة محل الدراسة ، أيضا الأحداث التي نعيشها مؤخرا والصراعات المتوهجة في المعمورة حول مطالب الانفصال التي قد أسالت الكثير من الحبر حول هذا الموضوع ، وبخاصة منشورات مركز الجزيرة ، يمكن لنا الاعتماد عليها كمراجع لموضوعنا

.تقسيم الدراسة:

وللإحاطة بجميع جوانب البحث ودراسته بطريقة تبعث على الاستفادة منه أكاديميا، ولما لا الاستعانة به في أبحاث ودراسات أخرى أكثر أهمية ، فقد قسمنا الدراسة إلى فصلين أساسيين :

الفصل الأول سنتناول فيه إقليم كردستان العراق بين المتغيرات السياسية والإثنية والذي سوف ندرس فيه المجموعات الإثنية والعرقية بالعراق وإقليم كردستان العراق لنحاول بعدها معرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي بإقليم كردستان العراق وننتهي إلى الاستقرار الأمني والسياسي به .

أما الفصل الثاني فسنتناول فيه نتائج استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق المسار والمستقبل .

وفيه سنتناول انعكاسات ما قبل استفتاء الانفصال لإقليم كردستان العراق كذلك النتائج التي انتهى إليها هذا الاستفتاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لنخلص إلى ملامح وتوجهات الظاهرة الانفصالية بإقليم كردستان العراق وما هي خارطة الضمان لحقوق الأكراد في العراق .

الفصل الأول

إقليم كردستان العراق بين المتغيرات السياسية والإثنية

- تمهيد :

هناك عدة أسباب عملت على إثارة وبعث الرغبة الانفصالية لدى إقليم كردستان العراق ، وهذه الأسباب غذتها متغيرات ومعطيات مختلفة (سياسية ، قانونية ، اقتصادية ، اجتماعية وثقافية...) والتي تكونت بطريقة تراكمية كرونولوجية ، انتهت إلى الخروج في حركات احتجاجية مطالبة بضرورة حق تقرير المصير للإقليم ، وسنحاول من خلال المباحث الآتية الإحاطة بأهم المتغيرات والأسباب التي أعقبت الاستفتاء حول تحديد مصير إقليم كردستان العراق .

- المبحث الاول : المجموعات الإثنية والعرقية بالعراق وإقليم كردستان العراق

يعد العراق من أكثر الأوطان تنوعا من ناحية المكون والتركيبة السكانية ، فهو بلد يتميز بالتعددية القومية ، والقبلية والدينية والمذهبية والطائفية وغيرها ، ولكل منها خصائص مميزة فإذا كان أبناء الشعب العراقي يجمعهم انتمائهم الوطني فإن ذلك لا يتناقض مع الانتماء القومي أو القبلي أو الديني أو المذهبي ، والأمر الصحي والسليم هو احترام كل هذه الانتماءات والاعتزاز بها ، كذلك لا يصح إهمالها وتجاهلها أيضا بل من الضروري إزالة الغبن التاريخي ، لكل مكون من أجل ممارسة حقوقه الديموقراطية ،[1] وقد نجد أن العراق ينقسم إثنيا وعرقيا إلى عرب بنسبة 75 %، وأكراد بنسبة 20% ، وتركمان وأقليات أخرى بنسبة 05% ، ومن الناحية الدينية فالمسلمون يمثلون نسبة 97 % و03 % باقي الديانات الأخرى .

أما عن المذهبية فيوجد هناك سنة وشيعة والنسبة هنا متضاربة ولا توجد إحصائيات دقيقة لعدد السنة والشيعة في العراق .

أ - **العرب:** يمثلون ما نسبته 75% من السكان وهم مسلمون بالدرجة الأولى وهناك قلة عربية مسيحية ، والعرب مقسمون إلى سنة وشيعة أما نسب أغلب الدراسات خلصت إلى أن السنة أكثر من الشيعة بنسبة 58 % سنة ، و40% شيعة و 02% مسيح وآخرون

1: فايز عبد الله العساف ، **الاقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية** (أكراد العراق نموذج) ،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية ، 2010/2009 .

ب - **الأكراد:** تنتمي لغتهم إلى مجموعة لغات الهند وأوروبا والتي هي مكون مهم من مكونات المجتمع العراقي ودول أخرى في الشرق الأوسط وآسيا، ويوجد بالعراق 3،8 مليون كردي يمثلون 18% من مجموع الأكراد في العالم ، كما يمثلون من 15% إلى 20% من مجموع سكان العراق ، ويتمركزون في المنطقة الشمالية لدولة العراق بإقليم كردستان ويعتنقون الديانة الإسلامية وهم من السنة ويتبعون المذهب الشافعي، والقليل منهم يتبعون المذهب الحنفي .

ت -**التركمان:** هم قبيلة من القبائل التركية التي وفدت من وسط آسيا وبالتحديد من منغوليا موطنهم الأصلي.

والتركمان يدينون بالإسلام ويشكل السنة منهم 60% واقل من 40% بقليل شيعة والباقون مسيحيون يقيمون بالموصل (الأراضي المتنازع عنها)[1]

إن العرب الشيعة في الوسط والجنوب تعرضوا للاضطهاد الطائفي ، والأكراد في الشمال تعرضوا للاضطهاد القومي ، أما التركمان فتعرضوا للاضطهاد الطائفي والقومي المزدوج ،كما أقصيو طيلة حكم حزب البعث عن الحياة السياسية في العراق برغم كثافتهم السكانية ، ومن آثار التمييز القومي والطائفي ضد التركمان وخاصة الشيعة منهم الإعدامات والاعتقالات والطرد من الوظائف الحكومية وتدمير المدن والقرى وتشريد أهاليها ، اضافة إلى اعتقال أكثر من 1000 شخص تركماني شيعي بالخصوص وتعذيبهم بالسجون بأقسى أنواع التعذيب والإهانة والتحقير ، ناهيك عن تدمير المساجد وعدم الإجازة ببنائها ولا إقامة مراسيهم وشعائرهم التي تعد أبسط الحقوق.[2]

. المبحث الثاني : الواقع الاقتصادي والاجتماعي بإقليم كردستان العراق

يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا شديدا على النفط ، فهو اقتصاد نفطي بالدرجة الأولى إلا أنه لا يشكل المورد الوحيد ، وبدأ إنتاج النفط بالعراق سنة 1925 كما أن العراق تعتبر من الدول المؤسسة لمنظمة الأوبك ، حيث بلغ احتياطي النفط

1: عبد القادر الهلي، **إقليم الكردستان العراق من تجربة الحكم الذاتي إلى الفيديرالية** ، دراسة في آلية إدارة النزاعات الإثنية، مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011/2010 ص ص 35 39.

2: نجم الدين بيرقدار، **كركوك بين الحقيقة والواقع** ، مرجع سابق ، ص ص155 156.

العراقي الثابت حوالي 112 مليار برميل ، مما يجعله ثاني أكبر مخزون نفط في العالم ، بعد المملكة العربية السعودية وهذا قبل الغزو الأمريكي للعراق ، أيضا للعراق طاقات نفطية هائلة حيث لم يستغل من 74 حقل مكتشف وقائم إلا 15 حقلا ، حسب محللي قطاع النفط .

أما فيما يخص تمركز احتياطي النفط فنجد أن محافظة البصرة تحتوي على حوالي 59 % من احتياطي النفط العراقي ، وهو يقدر بأكثر من 65 مليار برميل ، كما نجد أن كركوك منطقة غنية بالنفط وتحتوي على حوالي 12% من إجمالي الاحتياط العراقي بمعدل 13 مليار برميل ، وهنا يمكن القول أن النفط العراقي يتركز في الشمال والجنوب من دولة العراق أي بمناطق تواجد الشيعة والأكراد[1].

وقد تتلخص بداية قضية مطالب الأقلية الكردية القاطنة في إقليم كركوك - الغنية بالنفط - بالانفصال عندما أعلن الأكراد في كركوك عن رغبتهم في وضع نظام فدرالي في العراق يضمن استقلال كركوك عن العراق ، وضمه لاحقا إلى إقليم كردستان ، بحيث ينص الدستور العراقي الجديد على هذا المطلب باعتباره يتناغم مع مطالب الأكراد وحقوقهم المشروعة في الإقليم.

وقد أخذت القضية طابعاً رسمياً حينما تقدم ممثلو الأكراد الخمسة في مجلس الحكم العراقي بمشروع قانون ينص على إنشاء اتحاد فدرالي في العراق بحيث تُضم فيه كركوك إلى المنطقة الكردية، وذلك دون انتظار حتى صياغة الدستور العراقي الجديد.

وجدير بالذكر أن هذا المشروع كان قد تبناه البرلمان الكردي في السابق ويقضي بأن تتألف محافظة كردستان من المناطق ذات الأغلبية الكردية حسب إحصاء أجري عام 1957 أي قبل تطبيق سياسة "التعريب" من قبل نظام صدام حسين في منطقة كركوك.

ويوضح النص أن المناطق الكردية تشمل محافظات دهوك وأربيل والسليمانية التي يسيطر عليها الأكراد منذ عام 1991 ، إضافة إلى كركوك وأنحاء كردية في محافظة ديالى (66 كلم شمالي بغداد) والموصل (400 كلم شمالي بغداد) ، كما يطرح المشروع إقامة عراق فدرالي برلماني ، ويوضح طبيعة العلاقات بين العاصمة بغداد ومناطق كردستان .

1 : عبد القادر الهلي، مرجع سابق ، ص 34.

والأكثر من ذلك هو اتفاق كل من الرئيس الأسبق للإقليم جلال طالباني ومسعود برزاني وهما زعيمي الأكراد مع ممثليهم في مجلس الحكم على ضرورة ممارسة ضغوط على المجلس وعلى الحاكم الأميركي للعراق بول بريمر من أجل الحصول على مكاسب سياسية أكبر تتعلق بالمسألة الكردية ، فضلا عن ذالك قيادة كلا الحزبين: الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني لتظاهرات عديدة صاحبتها أحداث شغب وقتل للمطالبة بفصل كركوك عن العراق ، وكان آخر حدث هو إعلان كركوك منطقة معزولة السلاح بعد تكرار حوادث الشغب تلك[1].

كما أن الأزمة الاقتصادية في كردستان العراق بدأت تتفاقم وبشكل ملفت ومقلق وهذا منذ سنة 2014 ، إثر ظهور ما يعرف بتنظيم الدولة (داعش) ، واحتلاله للموصل وإعلانه دولته هناك ، ثم انهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام نفسه ، وهو تزامنا مع إيقاف حكومة بغداد لرواتب موظفي الإقليم ورفضها دفع 17% من عائدات النفط لإقليم كردستان وكذا تقليص حصة الإقليم من الميزانية ، خاصة بعد أن شيد الأكراد خط أنابيب يقوم بنقل النفط من حقول كركوك التي سيطرت عليها قوات البشمركة بعد تحريرها من داعش إلى ميناء جيهان التركي ، والاكتفاء بعوائده من دون الحكومة العراقية الاتحادية ، محاولين بذلك الاستقلال الاقتصادي عن بغداد ، ونتيجة للأوضاع الصعبة في الإقليم والمتزامنة مع الضغوط الهائلة التي أوجدتها مجموع الأزمات والاضطرابات الإقليمية التي ألقت بظلالها على الإقليم ، فقد تجاوزت مديونية الإقليم 22 مليار دولار قابلة لزيادة قدرها 200 مليون دولار شهريا ، كما ارتفعت معدلات البطالة في صفوف الشباب ، حتى تجاوزت 40% كما أن الحكومة لم تعد على مقدرة لدفع مرتبات موظفي القطاع العام بشكل منتظم ، وعليه تم تقليص الرواتب عموما بنسبة تتراوح من 15% إلى 25% كذالك تم تخفيض رواتب أصحاب الدرجات والكوادر الخاصة إلى 75% لتخفيف عبء الأجور الشهرية البالغ 875 مليار دينار عراقي ، أي ما يعادل 800 مليون دولار ، خصوصا بعدما شهد اقتصاد الإقليم إسرافا في نفقات الميزانية وخاصة على مستوى الوزارات والمؤسسات الحكومية ، حيث شكل معدل الإنفاق التشغيلي ما يعادل 75% من الميزانية العامة ، بينما لم تمثل نسبة الإنفاق في المجال الاستثماري سوى 25% ، وهذا ما

1 : خليل العناني، **أكراد كركوك وحلم الانفصال**، د ت ، موقع االولئتوني http://alsindian.tripod.com/akrad.htm تاريخ الإطلاع 2018/02/05 .

يبين حجم الفساد وتبديد المال بإقليم كردستان الأمر الذي جعل حكومة كردستان مضطرة لتوفير ما يفوق 800 مليون دولار شهريا ، كذلك تبنها إجراءات تقشفية من شأنها إصلاح الممكن ، في ظل انتشار المحسوبية والرشوى والفساد الإداري الذي وصل مستويات قياسية ورهيبة .

وبالرغم من أن الميزانية العامة للإقليم التي تجاوزت 06 مليارات دولار أمريكي خلال السنوات الماضية ، لم تستطع إنعاش لا الاقتصاد ولا حياة المواطن البسيط حتى أضحى قطاع لا بأس به في محافظة السليمانية التي تعتبر ثاني أكبر مدن كردستان العراق لا يتحصل سكانها على المياه أو الكهرباء إلا لساعات معدودات يوميا [1].

- المبحث ثالث : الاستقرار الأمني والسياسي بإقليم كردستان العراق

كان العراق في عهد الحكم العثماني مؤلفا من ثلاث ولايات : البصرة ، بغداد والموصل وكانت الموصل تمثل إقليم كردستان الذي يعتبر جزءا من الدولة العثمانية آنذاك ، فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1918 وتفكك الدولة العثمانية أصبحت معظم الدول التي كانت خاضعة لسيادة الدولة العثمانية سابقا، تحت الانتداب البريطاني والفرنسي على اعتبار أنها الدول تين المنتصرتين في الحرب ذاتها، ليصبح إقليم كردستان جزءا من دولة العراق.

كما أن الولايات الثلاث (البصرة ، بغداد والموصل) كانت محل اهتمام الدول الكبرى وخاصة بريطانيا التي أرسلت قوات عسكرية لتأمين تلك المنطقة الإستراتيجية والتي سميت بعد ذلك بالدولة العراقية.

وفي 30 تشرين الأول لسنة 1918 تمكنت القوات البريطانية من دخول ولايتي بغداد والبصرة وإنهاء السلطة العثمانية بهما ، ونشأت على إثرها الدولة العراقية ، بينما ضل مصير ولاية الموصل معلقا ومجهولا .

ومن الأحقية القول أن بدايات القرن 20 قد شكلت منطلقا حقيقيا لنمو الشعور الكردي المطالب بالحقوق القومية، فمنذ الحرب العالمية الأولى أخذت الآمال في بناء دولة كردية موحدة تتعاظم ، وهذا لاسيما بعد أن وضع الرئيس الأمريكي (ودرو ولسن) سنة 1918 مبادئه 14 حول تقرير المصير والتي اقترح خلالها بأن من حق أبناء الأقليات الإثنية

1: بشير عبد الفتاح ، **في فهم فرص الانفصال وتحدياته ، كردستان العراق نموذجا** ، مجلة الديمقراطية العدد 69 ، يناير 2018 القاهرة ، ص 109 .

المتواجدة في إطار الدولة العثمانية (الأكراد، الأرمن والأشوريين) أن يحصلوا على دولتهم الخاصة، وقد جاءت معاهدة سيفر لسنة 1920 الموقعة من قبل الحلفاء لتؤكد هذا الحق ، حيث أشارت في المواد 62-63-64 إلى أحقية الأكراد في التمتع بالحكم الذاتي تمهيدا لإقامة دولتهم خلال سنة واحدة بعد إبلاغ عصبة الأمم برغبتهم تلك ، إلا أن الحكومة التركية الجديدة برئاسة مصطفى كمال أتاتورك رفضت بنود هذه المعاهدة وفي سنة 1921 وجه المندوب البريطاني في بغداد (بيرس كوكس) اقتراحا إلى الحكومة البريطانية والحكومة العراقية بان يتم معاملة ولاية الموصل (إقليم كردستان حاليا) بشكل مستقل عن حكومة بغداد وإنشاء إدارة ذاتية بتلك المناطق تكون تحت أشراف المندوب البريطاني في بغداد، وذلك لكي تختص بشؤونها السياسية والإدارية ، وجاء ذلك بعد عزوف المناطق الكردية عن المشاركة في الحكومة العراقية.

وبناءا على ذلك فإن الحكومة العراقية والبريطانية أعلنتا في بيان مشترك صدر سنة 1922 يعطي فيه أحقية الشعب الكردي بإقامة حكومة خاصة بهم (ولاية الموصل)، تدير شؤونهم الإدارية وتكون تابعة للدولة العراقية ، على شاكلة النظام الفدرالي الحالي ، على أن يتم إرسال مندوبان كرديان إلى بغداد لبحث المسائل السياسية والاقتصادية غير أن ما تم بقي حبر على ورق [1].

وفي سنة 1923 وقعت تركيا وبالاتفاق مع الحلفاء معاهدة لوزان ،التي لم تأتي على ذكر للأكراد ، وهذا بدلا من أن يحصل الأكراد على دولتهم الخاصة وجدوا أن حريتهم السياسية وهويتهم الثقافية قد قسمت ، فجزء من أراضي كردستان قد ضمت إلى تركيا الحديثة بقيادة أتاتورك الذي لم يدخر وسعا في سبيل طمس الهوية الكردية عبر عمليات القتل والتهجير القصري الجماعي . وقسم آخر ضم إلى إيران التي لم تعدم هي الأخرى الوسائل الكفيلة بتذويب القومية الكردية في إطار الرابطة الإيرانية (الآرية) ،أما الأجزاء الأخرى فقد ضمت إلى الاتحاد السوفياتي والعراق بقرارات دولية [2].

1: مهند فيصل فائق، **الفيدرالية وأثرها على الإستثمار**: إقليم كردستان العراق نموذجا، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006 ص ص 60 61.

2: دهام محمد دهام العزاوي ، **الأقليات والأمن القومي العربي**، دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي ، داروائل للنشر، الطبعة الأولى 2003 ص 207 .

تلى ذلك دستور 1958 المؤقت الذي أشار إلى شراكة عربية كردية بالعراق ، وهو ما لم ينص عليه دستور 1968 المؤقت الذي لم يأتي بالجديد ، حيث أشار في مقدمته على أنه يتم العمل بهذا الدستور المؤقت ، حتى صدور الدستور الدائم للبلاد والذي تكون فيه الكلمة الأخيرة للشعب.

كما أن هذا الدستور قد تجاهل التركيب والتنوع القومي في العراق، ولم يشر إلى حقوق الأكراد إلا ضمن باب غير أساسي وبشكل غامض وهو الباب الثالث الذي يتحدث عن الحقوق والواجبات وذلك ضمن المادة(21) من الدستور ، التي تضمنت أن العراقيين متساوون بالحقوق والواجبات أمام القانون ، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين ، ويتعاونوا على الحفاظ على كيان الوطن بما فيهم العرب والأكراد ، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

كما أن بيان 11 أدار 1970 يعد خطوة هامة في تاريخ الحركة الكردية في السياسة المعاصرة وفي تاريخ العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ، حيث أنه يعتبر أول اتفاق سياسي بين القيادة الكردية والحكومة العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية وكانت هذه الاتفاقية هي الأساس القانوني لبناء كيان إداري يتمتع بحكم ذاتي للكرد في المناطق ذات الأغلبية الكردية والتي كانت بموجبها تضم كل من أربيل والسليمانية ودهوك كما نصت الاتفاقية على :

1. أن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في المناطق ذات الأغلبية الكردية وتدرس في مدارس المنطقة ، كما تدرس اللغة العربية أيضا في تلك المدارس وفي كل أنحاء العراق باعتبارها اللغة الرسمية الثانية للدولة العراقية.
2. مشاركة الأكراد في الحكم ، وتسلم لهم المناصب الحكومية دون تمييز بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات والجيش ، كما تؤكد الحكومة على تحديد نسبة عادلة للشعب الكردي في الوظائف الحكومية والمناصب الهامة لقمع الحرمان الذي أصاب الشعب الكردي في الفترة الماضية.
3. نظرا للتخلف الذي أصاب الشعب الكردي تربويا وثقافيا فإن الحكومة سوف تعمل وبطريقة إستعجالية على إعداد المناهج الخاصة باللغة الكردية وفتح الإذاعات والتلفزيون والجرائد والإكثار من فتح المدارس في المناطق الكردية.

4. أن يكون الموظفون في المناطق ذات أغلبية كردية ، من الأكراد بما في ذلك المحافظون والقائم مقام ومدراء النواحي والشرطة.
5. تقرر الحكومة العراقية حق الشعب الكردي في إقامة منظمات الطلبة والشبيبة وأن تكون جزءا في منظمات الطلبة والشبيبة العراقية.
6. كما تضمن الاتفاق على أن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا.
7. يتم تعديل قانون المحافظات بما ينسجم وهذه الاتفاقية أو البيان.
8. اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها الأغلبية الكردية وفقا للإحصاءات الرسمية التي سوف تجرى ، كما ستسعى الدولة لتطوير وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها.
9. مساهمة الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق .

كما جرى الاتفاق على تعديل الدستور العراقي بالشكل التالي:

- ✓ يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما: القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومي وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.
- ✓ إضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من دستور 1968 وهي أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية إلى جانب اللغة العربية في المناطق الكردية.
- ✓ تثبت هذه الفقرة في الدستور الدائم.

القانون الخاص بإقامة منطقة الحكم الذاتي رقم 33 لسنة 1970:

- تتكون من 21 مادة قانونية موزعة على ثلاث أبواب، تضمن الفصل الأول أسس الحكم الذاتي بينما تضمن الباب الثاني هيئات الحكم الذاتي والباب الثالث العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي.
- وقد جاءت المادة الأولى من الفصل الأول للباب الأول من القانون في فقرته أ: تتمتع منطقة كردستان بحكم ذاتي وتسمى المنطقة حيثما ورد في هذا القانون وهو أول اعتراف رسمي من جانب الحكومة العراقية بتمتع كردستان العراق بحكم ذاتي[1]

1: مهند فيصل فائق، **الفيدرالية وأثرها على الإستثمار** ، مرجع سابق، ص ص 69 73

أما مشروع دستور تموز 1990 فقد نصت المادة السادسة من المشروع على أن يتكون الشعب العراقي من العرب والأكراد ، ويقر الدستور حقوق كل منهما في كنف وحدة الوطن والدولة والمجتمع ، أما المادة السابعة فنصت على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية ، وتكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في منطقة الحكم الذاتي .

وبعد سقوط نظام حزب البعث بالعراق في 04 سبتمبر 2003 ودخلت البلاد تحت الوصاية الأمريكية حيث جرت تشكيل حكومة لتسيير أمور البلاد إلى حين إجراء انتخابات برلمانية . وأصدرت الدستور الدائم للبلاد الذي قدم للاستفتاء سنة 2005 الذي منح لإقليم كردستان حكما فيدراليا ، وانطلاقا من باب المساواة فقد نص في المبادئ الأساسية من الباب الأول لمادته الرابعة على أن :

- ✓ أولا : اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق
- ✓ ثانيا: يحدد نطاق مصطلح لغة رسمية وكيفية تطبيق أحكام هذه المادة بقانون يشمل
  - أ - إصدار الجريدة الرسمية باللغتين
  - ب -التكلم والمخاطبة والتعلم في المجالات الرسمية كمجلس النواب ، مجلس الوزراء ، المحاكم والمؤتمرات الرسمية باللغتين
  - ت -الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات وإصدارها باللغتين
  - ث - فتح مدارس باللغتين وفقا للضوابط التربوية
  - ج - أي مجالات أخرى يحتمها مبدأ المساواة مثل الأوراق النقدية وجوازات السفر والطوابع
- ✓ ثالثا : تستعمل المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الرسمية في إقليم كردستان اللغتين العربية والكردية
- ✓ رابعا : اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية

- ✓ **خامسا : لكل إقليم أو محافظة اتخاذ أية لغة محلية أخرى لغة رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك وباستفتاء عام** [1].

1: نجم الدين بيرقدار ، **كركوك بين الحقيقة والواقع** (دراسة عن حقوق التركمان في العراق بين حق الوجود والصراع حول مدينة كركوك) ، دار العربية للموسوعات ، بيروت ،الطبعة الاولى 2011 ص ص 118 119

- خلاصة واستنتاجات:

إن التنوع الإثني والديني التي يتميز به إقليم كردستان العراق يضاف له مجموعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية ، كلها عوامل ساهمت في تنامي وإثراء الرغبة الكردية بالانفصال ، فسعت بذلك ومن خلال مبادئ ويلسون للمطالبة بحق تقرير مصيرها ، الأمر الذي انتهى عند قيام رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني باستصداره أمرا تحت رقم 106 بتاريخ 08 جوان2017 يقرر فيه إجراء استفتاء شعبي يوم 25 سبتمبر 2017 ، وأوصى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء بإجراء عملية الاستفتاء وتهيئة الظروف من أجل تنفيذ ممارسة حق تقرير المصير للشعب الكردستاني وهذا جعلنا نقف على الاستنتاجات التالية :

- إن إقليم كردستان العراق مهيأ للانفصال على حكومة بغداد وهذا بفعل الظروف التاريخية والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية.
- إن الشعور الإنتمائي الكردي الإقليمي الذي يغلب على الانتماء الوطني الطبيعي اكسب الكرد شعورا بالقوة بعيدا عن الدولة وهو ما أكسبهم رغبة إضافية في الاستقلال .
- إن خيار قادة إقليم كردستان العراق المضي نحو الاستفتاء لانفصال هو النتيجة الحتمية والمنطقية واللازمة لكل ما أحاط بالإقليم من متغيرات سالفة الذكر.

الفصل الثاني

نتائج استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق المسار والمستقبل

- تمهيد:

الحقيقة أن إعلان استفتاء الانفصال في هذا الوقت بالتحديد ، هو إعلان براجماتي وبامتياز، وهنا فالحكومة العراقية وفي ضل إنهاكها بفعل معركة لم تجف دماؤها بعد ، مع تنظيم الدولة (داعش) وبفعل مشاكل أخرى سياسية واقتصادية في الداخل العراقي والأكراد هنا يحاولون جني مزيد من المكاسب بإعلانهم الاستفتاء في هذا التوقيت بالذات فتأخيره عن ذلك يفقدهم فرصة تجاوز حالة التشتت التي تعانيها الآن الحكومة العراقية وبعض الأطراف الدولية في محاربة داعش ، فإن استقر الأمر للحكومة العراقية فسيصعب بعدها إعلان الاستقلال[1].

وبعد تحديد تاريخ 25 سبتمبر 2017 كموعد لإجراء الاستفتاء الشعبي حول استقلال إقليم كردستان عن الدولة العراقية ، ظهر هنالك ما يسمى بردود أفعال حول هذا المشروع وهو انعكاس طبيعي لحدث سياسي هام بالمنطقة وفي هذا التوقيت بالذات .

. المبحث الأول : انعكاسات ما قبل استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق

أ - المواقف الداخلية:

قوبل مطلب الانفصال بالنسبة لإقليم كردستان العراق بالرفض الشعبي والرسمي، كما رفض العراقيون أي نوع من أنواع الانفصال للبلاد ، ليس كونه يشكل زعزعة للأوضاع الداخلية فقط ، بل لكونه يشكل أيضا استغلالا لواقع سياسي جديد، نشأ بعد سقوط العراق بيد الاحتلال الأجنبي. وخير دليل على ذلك رفض عرب وتركمان كركوك أنفسهم لأي محاولة للانسلاخ عن العراق ، واندلاع المظاهرات مؤخرا للتعبير عن هذا الرفض المطلق للانضمام إلى إقليم كردستان.

وقد لا يختلف اثنان في خطورة الدعوة إلى مثل هذا الانفصال على العراق خصوصا في الفترة الحالية ، فالانفصال يعني :

1: **قراءات استشرافية لمسألة انفصال إقليم كردستان** ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، د ت ، الرابط الالكتروني http://www.fikercenter.com/political-analysis/ ، PDF ص 08

أولا : فتح الباب على مصراعيه لمجموع الأقليات المختلفة الموجودة بالعراق ، والتي قد تدخل البلد في منعرج هم في غنى عنه ، خاصة في ظل عدم وجود حكومة مركزية قوية حتى الآن.

ثانيا : الانفصال سوف يدفع نحو تقسيم الوطن العراقي بشكل عنيف وتقطيع أوصاله بغية الحصول على مكاسب ذاتية بغض النظر عن الكيان الذي يجمع أوصال اللُحمة العراقية.

ثالثا : يدفع الانفصال نحو مزيد من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية ، من خلال عدم قدرة العراقيين على حماية أنفسهم .

الأمر الذي دفع بالعراقيين لرفض المطالب الرامية لزعزعة أمن وسلامة البلاد أكثر مما هي عليه ، كما تجلى رفض العرب والتركمان في كركوك من مخاطر الانفصال ، من خلال التحذيرات التي أطلقتها منظمة (جماهير التركمان في العراق) من مغبة الاستجابة لمطالب الأكراد التي تهدف إلى تمزيق التراب العراقي.

كما رفض أعضاء مجلس الحكم أيضا مثل هذه المطالب الانفصالية باعتبار أن لها تأثيرات وعواقب مدمرة لا تستجيب لمتطلبات بناء الدولة العراقية خلال المرحلة المقبلة ومن غير المستبعد أيضا أن يؤدي إلى حرب أهلية عراقية.

كل هذا الرفض الداخلي إلا أنه لم يمنع القوى السياسية العراقية من التعبير عن احترامها لمطالب الإقليم[1].

ب - <u>المواقف الإقليمية</u>:

حين يذكر إقليم كردستان العراق نلمس دائما أن هناك علاقة وطيدة بينه وبين كل من كردستان تركيا ، وكردستان إيران وكردستان سوريا ، ولما لا وقد كانت تمثل إقليما واحدا في زمن فائت ، وتربط بينهم عوامل تاريخية وجغرافية وعرقية ، كما قد يبدو أن هناك توافق إقليمي على عدم الاعتراف بهذه الفئة كأصحاب قومية خاصة ، وقد لا قو ومنذ القدم نوعا من الإنكار والاضطهاد في البلدان التي عاشوا فيها، كما قد عقد سنة 2003 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق مؤتمراً إقليمياً أول بتركيا في شهر يناير وحضره وزراء خارجية إيران وسوريا ، ثم مؤتمراً ثاني بطهران في شهر مايو ، والثالث في شهر أكتوبر

1: خليل العناني ، **أكراد كركوك وحلم الانفصال** ، مرجع سابق .

بسوريا حيث تم التباحث حول الوضع العراقي وإقليم كردستان ، لتخلص الاجتماعات في نهايتها إلى الاتفاق حول العمل سويا من أجل منع تفتيت وحدة الأراضي العراقية[1].

وعليه فإن تحديد موعد الاستفتاء حول استقلال إقليم كردستان العراق بالضرورة له تبعات وتأثيرات على الأقاليم الأخرى ، الأمر الذي يلوح إلى ضرورة وجود ردود أفعال لحكومات الأقاليم المجاورة منها:

- **تركيـا** : فكثيرا ما يقابل مطلب الانفصال بالنسبة لإقليم كردستان العراق بالرفض التركي ، حيث جاء أول رد فعل تركي على المطالب الكردية الأخيرة الداعية إلى انفصال كركوك وعلى لسان وزير الخارجية التركي عبد الله غول الذي حذر من مغبة تغيير الوضع السكاني والجغرافي لإقليم كركوك.

وكثيرا ما رفضت تركيا انضمام كركوك لإقليم كردستان حتى لا يفقد أهميته الإستراتيجية كأول منفذ يتم من خلاله تصدير النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي، فضلا عن كون الانفصال يصب في زيادة المساحة الممنوحة لأكراد كردستان، واحتمالات ظهور مطالب مماثلة من طرف أكراد تركيا ، وقد وجهت تركيا تحذيرات شديدة اللهجة إلى الفصائل الكردية من عدم الإتيان على أي محاولة لتوسيع حكمهم بالمنطقة ، لأنها خلاله لن تتوانى في لجوئها إلى الخيار العسكري لقمعها.

- **سوريا** : رغم أن الأكراد في سوريا هم أقلية ضعيفة جدا من حيث العدد أو التأثير إلا أن فكرة الاستقلال بالمنطقة الواقعة على الحدود العراقية السورية التركية كثيرا ما شكل هاجسا قويا لدى الحكومات السورية المتعاقبة ، وأثر على انسياب العلاقات بين الدول الثلاث (العراق وسوريا وتركيا).

لذالك فإن إعلان الرئيس السوري بشار الأسد خلال زيارته التاريخية لأنقرة قبل أيام معدودة من الاستفتاء ، عبر فيه عن رفضه المطلق لانفصال كركوك عن الإقليم ، بل ويرى البعض أن الزيارة قد تمحورت بالأساس حول الملف العراقي بشكل عام وموضوع انفصال كركوك بوجه خاص.

---

1 : عباس عمار محمود ، **القضية الكردية إشكالية بناء الدولة** ، العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2016،القاهرة www.alarabipublishing.com .eg ، PDF ، ص ص 115 122 .

وينبع القلق السوري من تكوين دولة كردية من أن يؤدي هذا الإجراء إلى قلق كردي داخلي في سوريا ، هي في غنى عنه الآن في ظل البيئة الإقليمية والدولية السورية الغير مواتية حاليا .[1]

- **إيـران** : رغم أن الأكراد يُعتبرون قومية إيرانية أصيلة ، وأن الإيرانيين متأكدون من أن أكراد بلدهم مقارنة بأكراد تركيا وسوريا يقفون في آخر الصف المطالب بالانفصال ، إلا أن موضوع انفصال كردستان العراق يمكن أن يحرك بعض انفصاليي الأكراد داخل إيران ، ويثير مشاكل تهدد استقرارها خاصة أن أكرادها منتشرون في كل البلاد. كما أن هناك قوميات أخرى قد تتأثر باستقلال كردستان العراق ، مثل العرب والبلوش والأذريين ، فتطالب بالانفصال وتهدد وحدة الأراضي الإيرانية ، ويضاف إلى ذلك تخوف طهران من النفوذ الإسرائيلي والسعودي في كردستان ، الذي أضحى أحد أهم الأخطار التي تواجه الأمن القومي الإيراني. حيث أن إيران واجهت عدة حملات وصفتها بالإرهابية وأكدت أنها كانت جميعها منطلقة من كردستان العراق .

إن تخوف إيران من استقلال كردستان العراق مرده خشيتها من تحوّل هذه المنطقة إلى بؤرة نفوذ قوى لأعدائها، مما سيشكل تهديداً مباشراً لأمنها القومي يضاف إلى عدة مشاريع أميركية إسرائيلية لتجزئة المنطقة إلى دويلات متصارعة ، وهو ما سيؤمّن الاستقرار لإسرائيل ، وعليه فإن طهران تعارض انفصال كردستان عن العراق ومستعدة للتدخل اقتصادياً وسياسياً وحتى عسكرياً.[2]

وفي هذا الشأن تعهد الرئيسان الإيراني والتركي خلال محادثتهما في طهران بالعمل على منع تقسيم العراق وسوريا ومعارضة مساعي أكراد العراق للاستقلال ، وعادة ما كانت العلاقات بين إيران وتركيا متسمة بالفتور، لكن البلدين شعرا بالقلق بسبب تصويت أكراد العراق على الاستقلال ، وخوفا من أن يؤجج النزعة الانفصالية لدى الأقليات الكردية التي تعيش على أراضيهما.

1: خليل العناني، **أكراد كركوك وحلم الانفصال** ، مرجع سابق .

2 : عماد آبشناس ، **لماذا تعارض إيران استفتاء كردستان العراق** ، (طهران والقضية الكردية مخاطر الانفصال على إيران) معهد الجزيرة للإعلام ، تاريخ آخر تحديث 2017/09/21 ، الرابط الالكتروني :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions ، تاريخ الاطلاع 2018/04/02 .

ونسب التلفزيون الرسمي إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني قوله: نحن نريد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ، واستفتاء استقلال كردستان العراق مؤامرة انفصالية تقف وراءها دول أجنبية وهذا الأمر تعارضه أنقرة وطهران ، ثم أضاف قائلا: لن نقبل بتغيير الحدود تحت أي ظرف ، وهددت إيران وتركيا بفرض عقوبات اقتصادية على إقليم كردستان العراق ، كما نفذتا تدريبات عسكرية مشتركة مع قوات عراقية على حدودهما مع الإقليم.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان صرح أيضا بأن تركيا ستتخذ خطوات شديدة القوة حول استفتاء أكراد العراق ، كما صرح بعدم اعترافه بالاستفتاء في شمال العراق وسيتخذ إجراءات مع إيران والحكومة المركزية العراقية في هذا الشأن ، كما أجرى محادثات مع الزعيم الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي.

كما كرر أردوغان ، الذي تخوض قواته الأمنية معركة منذ عقود مع الانفصاليين الأكراد في جنوب شرق تركيا، اتهاماته لإسرائيل بأنها تقف وراء استفتاء أكراد العراق، قائلا : لا توجد دولة أخرى تعترف باستفتاء انفصال كردستان العراق سوى إسرائيل ، والاستفتاء الذي أجري بالتنسيق مع الموساد ليس له أي شرعية ، في حين نفت إسرائيل مزاعم تركيا بضلوعها في الاستفتاء لكنها رحبت بتصويت الأكراد لصالح الاستقلال[1].

ث - <u>المواقـف الدوليـة:</u>

إن ردود الأفعال حول عملية إجراء استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق كانت له مواقف دولية أيضا ، خاصة ومع اكتشاف النفط في منطقة الشرق الأوسط ، الأمر الذي أثّر على مسيرة ومستقبل المنطقة ، والذي جعل القوى العالمية تركز على مصالحها الاقتصادية ، ولو كان ذلك على حساب كرامة شعوب المنطقة ، فأقيمت المؤتمرات والمعاهدات الدولية للقضاء على أي محاولة تضر بالمصالح الغربية ، على غرار إنشاء دولة كردية .

1: عبد الأمير رويح ، **تعرفوا على أبرز ردود الفعل الدولية حول استفتاء انفصال الاكراد عن العراق** ، تقارير شبكة النبأ المعلوماتية ، 07 تشرين الأول 2017 ، الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/reports/12711 ، تاريخ الإطلاع 2018/04/02

كما أن رغبة اللاعبَين الأساسيَين في المنطقة (أميركا وإسرائيل) في تحقيق أهدافهما الذاتية مع الأخذ بعين الاعتبار النفوذ القوي الذي يمارسه اللوبي اليهودي على السياسة الأميركية المتعلقة بالقضية الكردية.

إن نتائج حرب عام 1973 أجبرت الساسة الإسرائيليين على تبني إستراتيجية جديدة لحماية إسرائيل ، لا تعتمد على السلاح التقليدي أو النووي فحسب بقدر ما تعتمد على تفكيك ثلاث دول عربية (العراق، سوريا، مصر) على أسس عرقية وإثنية ودينية متضاربة ، فلو كانت تل أبيب تهتم بالشعب الكردي لأسباب إنسانية ما فعلت بالشعب الفلسطيني كل ما فعلته وما تفعله حاليا، فأول خطوة ناجحة للإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة تتمثل في عملية احتلال العراق من قبل الأمريكان عام 2003 ، وجعله بلدا تمزقه الانقسامات السياسية والطائفية والقومية والجغرافية، ولهذا يعتمد الساسة الإسرائيليون على الأكراد كحليف مستقبلي لهم.

إضافة إلى ذلك ، يعتبر جماعة من الأكراد أن العلاقات الجيدة مع إسرائيل ستضمن لهم تأمين الدعم والحماية الأمريكية في وجه المخاطر الإقليمية التي تهددهم ، وهذا ما يحدث عملياً في سورية الجريحة اليوم .

كما أن **المنظور الإسرائيلي** يعتبر استقلال كردستان العراق خطوة مهمة تجعل هذه المنطقة قاعدةً لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وحتى التجسسية ، رغم وجود شرائح كبيرة من الشعب الكردي مترددة بشأن هذا التغلغل الإسرائيلي[1].

إن استمرار النزاعات والحروب في منطقة الشرق الأوسط سوف يؤدي حتما إلى الإخلال بالأمن الدولي ، لذلك رفضت كل الدول دائمة العضوية في **مجلس الأمن** استفتاء إقليم كردستان ، وأصدرت بياناً في 21 أيلول 2017 ، أبدت فيه معارضتها لهذه الخطوة الأحادية الجانب ، وأعربت عن قلقها إزاء التأثيرات، التي قد تنجم عنه ، كما أن مشروع الاستفتاء قد قرر في وقت لا تزال فيه العمليات جارية ضد تنظيم داعش الإرهابي، الأمر الذي سيعيق الجهود الرامية لضمان عودة طوعية وآمنة لأكثر من ثلاثة ملايين نازح ولاجئ إلى

1 : عارف العبيد ، **الأبعاد الدولية لمسألة استقلال كردستان العراق** (الاستفتاء واللعبة الإقليمية) ، الجزيرة نت ،تاريخ النشر: 2017/05/29 الموقع الالكتروني http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions ، تاريخ الاطلاع : 2018/02/20 .

ديارهم ، كما أكد البيان على أن أعضاء المجلس يعبرون عن تمسكهم الدائم بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه ويدعون إلى حل أي مشكلة بين الدولة العراقية وإقليم كردستان ، عبر حوار منظم وحلول توافقية يدعمها المجتمع الدولي .

كما حث **الأمين العام للأمم المتحدة** ، انطونيو غوتيريش سلطات إقليم كردستان العراق إلى إلغاء الاستفتاء المزمع تنظيمه ، محذرا من أنه سيصرف الانتباه عن الحاجة لهزيمة تنظيم داعش وإعادة بناء المناطق التي استعادتها من أيدي المسلحين [1].

أما الموقف الأمريكي فلم يختلف عن سابقيه ، حيث أعرب في بيان صادر عن البيت الأبيض في 15 سبتمبر 2017 ، بعدم تأييده لقرار حكومة إقليم كردستان العراق حول إجراء الاستفتاء ولفت البيان إلى أن واشنطن أكدت مرارا لزعماء إقليم كردستان أن الاستفتاء يشتت الانتباه عن الجهود المبذولة لهزيمة داعش، واستقرار المناطق المحررة ودعت حكومة إقليم كردستان إلى إلغاء الاستفتاء ، والبدء في حوار جدي ومتواصل مع الحكومة المركزية [2] ، كما عبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن قلقها من هذا الاستفتاء واعتبرته إجراء خاطئ مؤكدة دعمها لعراق ديمقراطي موحد ومستقر، وحذرت في الوقت ذاته من اتخاذ خطوات أحادية الجانب في هذه القضية [3].

وعن **الموقف البريطانيا** قال فرانك بيكر القنصل البريطاني بمنطقة كردستان : أن المملكة المتحدة تعترف بالحق الذي لا يجوز سلبه من أي شخص بالعالم ، وهو حقهم في أن يكونوا أحراراً ليقرروا مصيرهم ويحددوا حكوماتهم ، ولكن الوقت ليس ملائماً حاليا لعقد الاستفتاء . وقال وزير خارجيتها أيضا بوريس جونسون : إن إجراء الاستفتاء في هذا الوقت بالذات سوف يشتت التركيز على الأولويات الأكثر إلحاحاً بعد هزيمة داعش ، وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة ، ومعالجة المسائل السياسية طويلة الأمد التي أدت إلى بروز داعش.

1: علي هادي حميدي الشكراوي ، **استفتاء إقليم كردستان في ضوء القانون الدولي وتأثيره السياسي** ، (التأثير السياسي الدولي لنتيجة استفتاء إقليم كردستان) شبكة البناء المعلوماتية ، تاريخ النشر2017/09/27 ،الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/12631، تاريخ الاطلاع 2018/02/16 .

2: **استفتاء انفصال كردستان العراق 2017** ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ آخر تعديل 16 /02/ 2018 ، الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الاطلاع :2018/04/04 .

3: **ردود فعل دولية وعربية «رافضة» بشأن استفتاء كردستان** ، الصباح الجديد يومية سياسية مستقلة ، تاريخ النشر25 /09/ 2017 ، الرابط http://newsabah.com/newspaper/134711 ، تاريخ الاطلاع 2018/04/03 .

كما جاء **الموقف الروسي** مبيّنا ، على لسان رئيسها فلاديمير بوتين قائلا : أن روسيا تتفهم الحساسية المرتبطة بالمسألة الكردية وأن بلاده ترى أن يجرى الاستفتاء ضمن أطر القانون الدولي [1].

وفي **الموقف الألماني** نجد أن ألمانيا قد أعربت عن قلقها من مضي الإقليم نحو الاستفتاء حول الانفصال الذي قد يؤجج التوتر في المنطقة ، فقد قال وزير خارجيتها زيغمان غابرييل في بيان رسمي له ، أنه يمكن لألمانيا فقط أن تحذر من اتخاذ خطوات أحادية الجانب في هذه القضية لأن وحدة العراق ستكون في خطر كبير، فإعادة رسم حدود الدولة ليس هو الطريق الصحيح فمن الممكن جدا أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع التي هي بالأساس مضطربة وغير مستقرة بالإقليم وبغداد ، وتعد هذه التصريحات أول رد فعل دولي على مشروع استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق المقرر إجرائه في سبتمبر 2017. كما دعا جميع الأطراف إلى السعي الجاد للحوار وتقريب وجهات النظر في القضايا العالقة والبعد عن الصراعات البينية حفاظا على سلامة ووحدة البلاد من أجل دعم الحرب المستمرة والتي مازالت مفتوحة ضد تنظيم "داعش .

فألمانيا تعتبر شريكا رئيسيا لكردستان العراق ، حيث قدمت له حوالي 32 ألف بندقية ومدافع رشاشة وغيرها من الأسلحة تقدر قيمتها بنحو 90 مليون أورو منذ سبتمبر 2014 كما أن هناك حوالي 130 جندي ألماني متمركز في أربيل لتدريب قوات البشمركة[2].

وعن **الجامعة العربية** أيضا فقد أعرب الأمين العام المساعد للجامعة العربية كمال حسن علي قائلا أن مشروع استفتاء انفصال إقليم كردستان عن العراق ، وما يحدث بالإقليم سيكون وبالا وشرخا كبير للمنطقة ، وإن توجه الأكراد في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر 2017 للتصويت حول مشروع استقلال الإقليم عن الدولة العراقية ، برغم رفض الحكومة المركزية العراقية وأيضا الرفض الدولي والإقليمي والمجتمع الدولي ، فضلا عن أطراف كردية من الإقليم ذاته ، وهذا تحسبا وخوفا من أي مخاطر قد تترتب عنها هذه التجربة الغير محسوبة العواقب والتي تعتبر أحادية الجانب[3].

---

1 : **استفتاء انفصال كردستان العراق 2017** ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مرجع سابق .

2 : علي جعفر ، **ألمانيا تحذر أكراد العراق** ، رويترز، أخبار العالم العربي، تاريخ النشر 2017/06/08 ، الرابط https://arabic.rt.com/middle_east/882648 ، تاريخ الاطلاع 2018/04/09 .

3 : الجامعة العربية،**استفتاء كردستان العراق** ، موقع الصباح الجديد ، تاريخ النشر 2017/09/25 الرابط الالكتروني http://newsabah.com/newspaper/134750 ، تاريخ الاطلاع 2018/04/09 .

- إن الأكراد يدركون تماما أن هناك معادلة تاريخية جغرافية ليست من صالحهم هذه المعادلة تتلخص في اتفاق الدول التي يوجد بها الأكراد على منع إقامة دولة كردية مستقلة خاصة بهم في المنطقة، وهذا لتأكدهم بأن إقامة دولة كردية في أي جزء من أجزاء هذه الدول سيؤثر حتما على القضية الكردية في الأجزاء الأخرى من خلال بروز مطالب مماثلة و كثيرا ما اتفقت هذه الدول على محاربة الحركات الكردية صاحبة هذه المطالب.

هذا ورغم كل ما جرى ويحدث على الساحة العامة من تجاذبات وآراء فإن البارزاني أصر على المضي نحو الاستفتاء ، الذي كان يعلم تماما أنه لن يلقى ترحيبا ولا موافقة من أي جهة سواءا داخلية أو إقليمية أو دولية ، ما يجعل الأمر يرمي إلى أن هناك أمور غير واضحة وغير معلنة، خلافا للمواقف الواضحة والرافضة للاستفتاء ، أو أن البارزاني قرر خوض هذه المعركة مهما كانت النتائج [1]، وأكد في ساعات قلائل قبل الاستفتاء أنهم ماضون في استفتاء الانفصال لاقتناعهم بعدم إمكانية البقاء مع العراق ، مؤكدا على تجديد الرغبة باستمرار علاقات الصداقة مع دول الجوار والالتزام بمبادئ القانون الدولي وعبر عن تفاؤله بالمستقبل بالقول أن المجتمع الدولي سوف يتعامل مع الواقع [2].

. المبحث الثاني : نتائج استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق

عملت اللجنة القائمة على تنظيم استفتاء الانفصال على وضع ورقة أتيح من خلالها للناخبين التصويت باللغة العربية والسريانية والتركمانية ، أما عن فحواها (ورقة التصويت) فقد تناولت سؤالا مفاده : هل تريد أن يصبح إقليم كردستان والمناطق الكردستانية مستقلة وخارج إقليم الدولة العراقية ؟ ، والإجابة تكون بنعم أو لا .

أما عن نتائج الاستفتاء فقد أعلنت اللجنة العليا للاستفتاء أن نسبة المشاركة في التصويت كانت 72.61 بالمائة ، أي أن أكثر من 92 بالمائة من الأكراد المشاركين في الاستفتاء في إقليم كردستان العراق أيدوا الانفصال عن العراق ، هذا حسب النتائج الرسمية الأولية التي أعلنتها اللجنة العليا للاستفتاء في الإقليم.

1 : خورشيد دلي ، **لماذا يصر البارزاني على الاستفتاء**، الجزيرة نت ، تاريخ التحديث 2017/09/24 ، الرابط الالكتروني http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions ، تاريخ الإطلاع 2018/03/28

2 : **استفتاء إقليم كردستان العراق وتداعياته** ، موقع العالم العربي ، تاريخ آخر تحديث 2017/09/25، الرابط https://arabic.sputniknews.com/arab_world ، تاريخ الاطلاع 2018/04/07 .

وجاء عن مسؤولين في اللجنة العليا للاستفتاء عند عقد مؤتمر صحفي ظهر اليوم الموالي ليوم الاقتراع بعاصمة الإقليم أربيل أن نسبة 92.7 بالمائة من مجموع المشاركين في الاستفتاء والمقدر عددهم بـ : 3.305.925 صوتوا بنعم كما أعلنت اللجنة أن نسبة الإقبال على المشاركة في التصويت بلغت 72.61 بالمائة.

هذا وعلى الرغم من طلب رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، في اللحظة الأخيرة بلزوم إلغاء نتائج الاستفتاء [1].

وتحليلا فبالعودة إلى الخطوة التي أقدمت عليها قيادة إقليم كردستان العراق بتحديد استفتاء انفصال الإقليم يوم 25 سبتمبر 2017 والذي حقق من خلاله شعبية كبيرة لهذه القيادة على المستوى الداخلي رغم إحاطتها بالمخاطر والتحديات الغير محسوبة العواقب حيث أن القيادة الكردية قد تجاهلت جميع ردود الأفعال الداخلية والإقليمية والدولية الرافضة لمشروع الانفصال والمعارضة لقيام دولة كردية بالمنطقة ، تضمنتها مجموعة مناورات عسكرية مشتركة على الحدود العراقية التركية الإيرانية ، إضافة إلى غلق المنافذ الحدودية وتسليمها للحكومة المركزية وغلق المجال الجوي والتهديد بإيقاف تصدير النفط عبر أراضيها ، أيضا جملة من العقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة على الإقليم منها التصعيد العسكري ، حيث رفضت الحكومة المركزية التشاور مع حكومة إقليم كردستان ما لم يتم التراجع عن الاستفتاء أو إلغاء نتائجه، في حين بدأ التصعيد العسكري واضحا ، وتجلى ذلك من خلال الإجراءات المتبادلة بين الطرفين في ظل رفض حكومة الإقليم تسليم المطارات والمعابر الحدودية للحكومة الاتحادية.

كما رافق ذلك استعادة بغداد لمدينة الحويجة من تنظيم الدولة (داعش) ، فتفرغ بذلك الكثير من القوات العسكرية وأصبحت لدى الحكومة المركزية قوات ضاربة قادرة على تنفيذ الواجبات التي توكل إليها، ومن هذه القوات مكافحة الإرهاب والشرطة الاتحادية ،وقوات الرد السريع ، وقوات الحشد الشعبي ، اشتبك بعض هذه القوات مع قوات البشمركة الكردية في طوزخورماتو يوم 14 أكتوبر 2017، وكانت هذه بداية لتصعيد

1 : **استفتاء إقليم كردستان** ، منشورات موقع BBC عربي ، تاريخ النشر 27 /2017/09 الرابط الالكتروني : http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41417117 ، تاريخ الاطلاع 2018/04/07 .

عسكري بين الطرفين ترافق مع مبادرة لحل الأزمة قادها رئيس الجمهورية فؤاد معصوم وهو كردي الأصل ، وقد تكونت هذه المبادرة من 06 نقاط هي:

1- تسليم مطار كركوك (قاعدة الحرية).

2- تسليم معسكر كيوان.

3- تسليم حقول وآبار النفط للحكومة الاتحادية.

4- تسليم أسرى تنظيم الدولة الإسلامية إلى الحكومة الاتحادية.

5- تغيير محافظ كركوك.

6- انسحاب قوات البشمركة إلى حدود الخط الأزرق التي كانوا عليها قبل 09 جوان 2014.

وقد رفضت حكومة إقليم كردستان هذه المبادرة أيضا، وهنا جاء اجتماع "المجلس الوزاري للأمن الوطني" العراقي معتبرا أن تحشيد عناصر من خارج منظومة كركوك الأمنية إعلان حرب على العراقيين، وكان ذلك مؤشرا واضحا على إمكانية استخدام الحكومة الاتحادية للقوة العسكرية، وهو ما حصل فعلا مساء يوم 15 أكتوبر 2017 [1].

وعلى صعيد آخر يمكن القول أن عملية استفتاء الانفصال ككل قد تطرح عديد التساؤلات، بدأ من ما مدى قانونية هذا الاستفتاء من وجهة نظر القانون الدولي ، وهل يجيز القانون الدولي لإقليم معين في أي دولة ذات سيادة أن يطالب باستقلاله عن الدولة الأم وبصفة منفردة ؟ (أحادي الجانب) ، وماذا عن دستور الدولة الأم ، والقوانين المنظمة والعلاقات القائمة بينها وبين الدول والمجموعات الأخرى؟ ، هل يمكن لأي إقليم أن يطالب بما يعتبره حقا (حق الانفصال) دون اهتمام للأمور التي يستوجب العمل والأخذ بها كأولويات قبل الخوض في مثل هذه المشاريع؟ .

كذلك يمكن أن نطرح تساؤلات أخرى حول سبب إجراء الاستفتاء في هذا الوقت بالتحديد والذي لا يزال العراق يخوض فيه معركة ضارية ضد ما يعرف بتنظيم داعش؟ كذلك من هو المستفيد الحقيقي من هذه الخطوة ، وهل الهدف منها إدخال العراق في دوامة جديدة من الحروب واللاإستقرار؟ ، أم أن مشروع الانفصال تم عن طريق توجيهات خارجية (أمريكا وإسرائيل) أم أنها استغلال للأوضاع وركوب للموجة من خلال الاصطياد في المياه العكرة ، ومحاولة إحداث ونشر البلبلة والفتن في المنطقة .

---

1 : حاتم كريم الفلاحي ، **انفصال كردستان ، المعركة التي انتهت قبل أن تبدأ** ، تاريخ النشر2017/10/18 ،الرابط الالكتروني http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions ، تاريخ الاطلاع 2018/04/04 .

إلى أين سيتوجه مؤشر الأوضاع الداخلية بالعراق والإقليم في ظل تعنت حكومة الإقليم وبقاء تمسكها بمطلب الانفصال؟ .

هل تكتفي حكومة الإقليم بالمساندة الأمريكي والإسرائيلي في ظل الرفض الإقليمي والدولي وهل هي أيضا مستعدة للرهانات والتحديات الجديدة التي ستواجهها إقليميا ودوليا[1] .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية يمكن القول أن إعلان استفاء الانفصال لإقليم كردستان العراق وما تمخض عليه من تداعيات سلبية إلا أنه لم يخل من جوانب إيجابية تبعث على رسم مستقبل أفضل للعراق ويرقى إلى طموحات وآمال سكان الإقليم التي كانت تطمح إلى واقع سياسي أمثل نظيف وخال من الفساد الذي طغى على الإقليم في ظل حكم البارزاني الذي أراد أن يحول الإقليم إلى مملكة بارزانية حيث أنه كان يرغب في تسليم السلطة لنجله ، الأمر الذي أفسدته عليه أزمة الاستفتاء الأخيرة ، والتي جعلته يخرج من المشهد السياسي الكردستاني ويتنحى عن الحكم في مطلع شهر نوفمبر الفارط ، وما استتبعه من خسائر لمكتسبات عديدة كان قد تحصل عليها منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي ، كالعودة إلى حدود الخط الأزرق ، بعد فقدان السيطرة على المناطق المتنازع عليها منذ 2014 .

وبهذا(أي تنحي البارزاني عن الحكم) يكون قد وضع نهاية لحقبة ما يعرفون بجيل الجبل وهم القادة والسياسيين الذين ناضلوا في ستينيات القرن الماضي واستلموا الحكم بعد انتفاضة مارس 1991 ومن أبرزهم الرئيس السابق جلال الطالباني والمتنحي مسعود البارزاني و المنسق العام لحركة التغيير مصطفى نوشيروان ، وبداية حقبة جيل المدينة وهم السياسيون الذين لم يشاركوا في النضال بل كانوا معظم الأحيان داخل المدن أو خارج البلاد وقد نجد أن الفرق بين الحقبتين هو أن قادة جيل الجبل متمسكون كثيرا بالاعتبارات القومية ويسعى لتحصيل المكاسب السياسية عن طريق الشرعية الثورية ، في حين يرفع جيل المدينة شعار خدمة الشعب وتحقيق الرفاهية للمواطن ، مع تشبث أقل بالاعتبارات القومية .

1: ذوالفقار ضاهر، **مشروع انفصال كردستان.. دعم أميركي إسرائيلي** ، قناة المنار المجموعة اللبنانية للإعلام ، تاريخ النشر 2017/09/28 ،الموقع الالكتروني http://www.almanar.com.lb/2669643 ، تاريخ الاطلاع 2018/04/10 .

فالجيل الجديد يعي جيدا أن إنهاء طوق العزلة المفروض على الإقليم لن يكون إلا من خلال إعادة التفاوض مع الحكومة المركزية التي رفضت أربيل في وقت سابق التفاوض معها ، وهذا التحول في الموقف جاء بعدما نجحت الحكومة المركزية في انتزاع الدعم العالمي لطرف لم يكن يرد له طلب في وقت ما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية عديدة ، وفي أن تفرض شروطها على الأكراد وإعادتهم إلى المربع الأول من قضيتهم. وكخطوة قامت بها حكومة إقليم كردستان العراق من أجل كسب ود بغداد وإعادة التفاهم بينهما بأن أعلنت احترامها لقرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق الصادر في 20 نوفمبر2017 والقاضي بعدم دستورية استفتاء الانفصال الذي أجري يوم 25 سبتمبر2017 وإلغاء كافة آثاره ونتائجه المترتبة عنه ، كونه يخالف أحكام المادة الأولى من الدستور العراقي والتي تنص على أن الجمهورية العراقية دولة اتحادية واحدة مستقلة وذات سيادة كاملة[1]

. المبحث الثالث : ملامح وتوجهات الظاهرة الانفصالية بإقليم كردستان العراق (أي خارطة تضمن حقوق الأكراد في العراق)

إن إقدام حكومة كردستان العراق على إجراء الاستفتاء هو بمثابة المغامرة الغير محسوبة العواقب والتي قد تبعث بإقليم كردستان نحو العزلة ، فقيادة الإقليم تصرفت على نحو يبدو فيه للمتتبع أنها قد حولته إلى كيان سيادي ، وجميع المعطيات تدلّ على أن الاستفتاء هو عبارة عن مجازفة سياسية مليئة بالمخاطر، كما أن المنطق السياسي يحتم على الدول الناشئة أن تبحث لها على غطاء قانوني واعتراف دولي .

خاصة وان مشروع انفصال كردستان يهدّد بانهيار الإقليم الذي ترتبط شراييه بدول معارضة لهذه الخطوة مثل تركيا وإيران اللتين تعتبرانه تهديدا مباشرا لأمنها القومي، الأمر الذي يضع مسؤولي الإقليم أمام تداعيات صعبة [2] ، لكنّ عموما يمكن القول أن استفتاء

1 : بشير عبد الفتاح ، **في فهم فرص الانفصال وتحدياته : كردستان العراق نموذجا** ، مجلة الأهرام الديموقراطية مرجع سابق، ص ص 112 113.

2 : **استفتاء كردستان العراق ، الفرص والتحديات والخيارات** ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، وحدة دراسة السياسات ، 2017/10/11 ، الرابط httpsharmoon.orgarchives6993 ، PDF ص 12 .

الاستقلال لم يُحقق أهدافه المتوخاه ، وقد لاً يحققها أبدا نتيجة استغلال الأكراد لظرف غير طبيعي لاتخاذ قرار مصيري لا يخصّهم وحدهم.

وأغفلت جملة من المشاكل قد تنذر بفشل قيام الدولة الكردية برغم تأييد غالبية أكراد العراق في الاستفتاء لخيار الانفصال ، وأهمها:

01- مشاكل ديمقراطية : حيث أن النظام السياسي المستقبلي في كردستان العراق سيكون امتدادا للنظام القائم ، فعلى الرغم من أن النظام يبدو ديمقراطيا إلا أنه من الناحية العملية هو نظام مستبد وسيزداد استبدادا ، كونه يرسخ السلطة في شخص وحزب وجماعة واحدة ، فعوضا عن بناء دولة ومؤسسات ، عمل الحزب الديمقراطي الكردستاني على تعزيز هيمنته ، فهو يعد نفسه الحاكم الشرعي لإقليم كردستان ، وذلك كونه الفائز في الحرب الأهلية مع الاتحاد الوطني الكردستاني بين عامي 1994و1998 وهنا انصرف أغلب المحللين إلى أن الهدف من مطلب الانفصال هو غايات حزبية .

02- مشاكل أمنية : إن القوات العسكرية الكردية تنقسم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني فهي بذلك غير موحدة، ولا تنضوي تحت راية مؤسسة واحدة ، حيث أن قيادة قوات البشمركة لسلطتهما مع قوات أمنية خاصة به . كما يملك زعيما الحزبين حراسا وقوات خاصة بهما ، ومن ثم فإن هذا التزاوج والتفكك الأمني قد يهدد التعايش بينهم خاصة إذا استخدمت الجيوش في صراعات داخلية ، في ضل قلة الأسلحة ومصادر التموين الأمر الذي يهدد الجهاز الأمني بالضعف .

03- مشاكل اقتصادية : يعانى إقليم كردستان العراق أيضا من أزمة اقتصادية كبيرة قد تتزيد في ضل الدولة الحديثة ، رغم ترويجها لسيناريو بيع النفط الكردستاني، وبناء اقتصاد قوي مستقل عن حكومة بغداد الأمر الذي سوف يضعها في قلب خارطة الطاقة العالمية ، لكن الشواهد تؤكد فشل سياسة الاستقلال الاقتصادي فمنذ أن خفضت بغداد حصة حكومة إقليم كردستان في الموازنة الاتحادية في فبراير 2014، واجهت هذه الأخيرة أزمة اقتصادية جد خانقة وصلت حد عدم قدرتها على دفع رواتب موظفيها وتعاظمت مديونية الإقليم والتي تجاوزت 22 مليار دولار.

كل هذا في ضل عدم الحديث عن انتشارالفساد، وانعدام الشفافية ، واحتكار الأسواق والتدخل المفرط في الشؤون الحكومية من قبل زعماء الأحزاب لمصلحة شركات أو أشخاص نافذين مرتبطين بالحزب.

04- مشاكل جيوسياسية : فقد يترتب على استقلال دولة كردستان عدم امتلاكها لمنافذ بحرية وتصبح بذلك محاطة بالكامل بدول جوار لا تدعمها ، فموقعها الجغرافي هنا زيادة إلى انعدام القدرة على الاكتفاء الذاتي ، قد يجعلان حكومة الإقليم تخسر سيادتها الوطنية ، أو رضوخها لبعض مطالب الدول المجاورة ، التي هي أساسا ترفض استقلال الإقليم ، الأمر الذي سوف يفتح لها باب استغلالها والتدخل في عديد الشؤون الخاصة بها ، وهذا قد يزعزع استقرار الدولة الكردستانية الحديثة[1].

أما بالنسبة للعراق فقد عمل مشروع استفتاء الانفصال على تنبيه الحكومة المركزية إلى خطورة مطلب الإقليم ، كونه يعمل على تغيير صورة الخارطة الجغرافية للبلاد وخسارة اقتصادية كبيرة على اعتبار أن أهم مصدر وأكبر مخزون للنفط الواقع بشمال البلاد سوف لن يكون من نصيبهم.

إضافة إلى هذا وذاك فرئيس الإقليم مسعود البارزاني عمل على إخفاء ما ينوي فعله فقد قال في 28 سبتمبر 2017 كرد على مبادرة وجهت له من طرف نائب الرئيس العراقي إياد علاوي : لقد أكدنا قبل الاستفتاء واليوم الذي يلي الاستفتاء أن الاستفتاء لا يعني قيام دولة كردستانية مباشرة ، بل نحن مدعوون للتريث حتى عامين نتناقش فيها الملفات وكل القضايا التي من شأنها أن تعمل على بعث التفاهم والتعاون بين الطرفين من أجل بناء مستقبل مشترك نعيش فيه متآخين .

ووفقا للاحتمالات فهناك ثلاث سيناريوهات مستقبلية تنتظر سكان الإقليم ، وكلها لا تصب في صالحه كونها لا تحمل السلام الشامل للإقليم وهي :

-<u>السيناريو الأول :</u> المضي في مشروع الاستقلال

وهذا الخيار معرض لأن يوئد وهو في المهد نظرا للعديد من المشاكل التي تعترضه ، فعلى الصعيد الاقتصادي الإقليم ليس لديه المقدرة الكافية على إدارة شؤون الإقليم كدولة مستقلة اقتصاديا وخاصة في ضل عدم حصول الإقليم على منطقة كركوك المتنازع عليها ، والإقليم سبق له وأن تعرض لضائقات مالية خانقة ، رغم الدعم المالي الكبير الذي

---

1 : تحليلات عالم عربي ، **معضلات كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق** ، مجلة السياسة الدولية ، تاريخ النشر 2017/09/28 ،الرابط الالكتروني http://www.siyassa.org.eg/News/15292.aspx ، تاريخ الاطلاع 2018/05/13

تقدمه لها الحكومة المركزية ناهيك عن الفساد الكبير الحاصل بالإقليم والحكم الأسري والعشائري الذي قد يهدد أركان أي دولة ناشئة.

كما لا يمكن إغفال التناقضات والخلافات الحاصلة بين الحزبين الأساسيين بالإقليم وهما:الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الإتحاد الوطني الكردستاني الأمر الذي استدعى تقاسم أغلب مؤسسات الدولة الحكومية والأمنية والسياسية ، ومواقف الحزبين المتناقضة تجاه مشروع الانفصال تنبئ بإمكانية انهيار هذه المؤسسات ضمن الدولة المرجوة ، هذا الخيار سيجعل من حكومة بغداد المركزية دولة عدوة للدولة المفترضة بينما ستكون كل من دولتي إيران وتركيا الصديقان الغير ودودان لها ، وهو أمر يهدد الدولة المفترضة في حالة اتفاق الدول المجاورة لها حيث لا منافذ بحرية ولا معابر برية وفي ضل كل هذا صعوبة الحصول على الاعتراف الدولي بهذه الدولة الجديدة .

-<u>السيناريو الثاني :</u> عودة المساومات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان

وهذا الاحتمال هو الأكثر ترجيحا للحصول ، خاصة إذا علم وتيقن قادة الإقليم ما مدى صعوبة ومخاطر الانفصال وكثرة المشاكل التي سوف تعترضهم كدولة مستقلة ، أيضا الحكومة المركزية تتبنى وتحبذ هذا الطرح (الدخول في مفاوضات) الذي يفتح لها المجال لتقوى عسكريا من أجل إحكام قبضتها على البلاد والمناطق النفطية ، وحفاظها على وحدة دولتها والاستفادة من ثرواتها الإقليم ، وأيضا ضبط سياساتها الخارجية والأمنية .

إن هذا الخيار سوف يكون مرحبا به غالبا ، خاصة من قبل الدول الإقليمية والدولية وسيكون أقل قسوة على الأكراد من خيار تحمل مخاطر الحروب والدمار أو الحصار والتجويع.

-<u>السيناريو الثالث :</u> التأجيل

وهذا الاحتمال أيضا مرجح للحصول بحيث يستند على إستراتيجية تدوير الزوايا واستغلال الظروف والأحداث الواقعة من خلال صرف نظر حكومة الإقليم عن الاستمرار في الحديث عن الاستقلال ، والتوجه نحو المفاوضات مع الحكومة المركزية ومحاولة الحصول على مكاسب أكثر ، ومن ثم التنسيق مع أكراد الجوار بسوريا وتركيا لاستزادة قوتها وكسب أصدقاء جدد ، ثم التوجه نحو تسخير وتقوية القوة السياسية والعسكرية للدول الثلاث ، وهي فرصة أيضا لمحاولة إذابة الثلج بين الأحزاب التي يجمع بينها خلاف كحزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري الرديف لحزب

العمال الكردستاني لزيادة الود الأمريكي على اعتبار أن هذا الحزب هو أداة أمريكية بالشمال السوري .

الأحزاب الثلاث هاته يضاف لها الحزبان الكرديان العراقيان يمكن أن يصيروا بذلك شبكة إقليمية قوية تتحدى المحيط بشكل أفضل ، ويمكن لها أن تحصل على مكاسب أكبر، حيث يعتقد البعض أن ما يجمع الأكراد فيما بينهم أقوي مما يجمعهم بدولهم الأم ومن خلال توحدهم يمكن لهم أن يحققوا حلم كردستان الأكبر.

لكن هذا السيناريو إن حصل وتحقق فسيتسبب بعداوة كردية مع كل الدول المجاورة للإقليم وسيكون مصدرا لحروب عربية كردية تركية إيرانية لا تنتهي بسهولة ، ناهيك عن عمليات التهجير والنزوح وسينتج عنها المآسي التي تجنيها الحروب عادة[1].

1 : **استفتاء كردستان العراق ، الفرص والتحديات والخيارات** ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة السياسة ، مرجع سابق ص ص 12،13 .

- خلاصة واستنتاجات :

إن قرار قيادة إقليم كردستان العراق المضي في عملية استفتاء الانفصال هو الغاية والحلم الذي مافتئ يراود أهله ، كما أن ردود الأفعال الداخلية والإقليمية والدولية التي سبقت موعد الاستفتاء المحدد في 25 سبتمبر 2017 ، الذي كانت نتائجه جد مؤيدة للانفصال بنسبة فاقت 92% ، وما تمخض عليها كذلك من نتائج وقرارات جميعها لم تكن في مصلحة سكان الإقليم ، ولم تأتي له بما هو جديد بل ربما أعادته لنقطة البداية . فعديد المكاسب التي تحصل عليها منذ سبعينيات القرن الماضي ذهبت أدراج الرياح بعد يوم الاستفتاء ، وأوقعها في مأزق العزلة وهددها بالانهيار في ضل ضعف المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا يجعلنا نقف على الاستنتاجات التالية :

- إن قرار استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق لم يحقق أهدافه المنشودة ولم يصل لمبتغاه المقرر كونه جاء قرارا أحادي الجانب ، فهو بذالك لم يحقق لا التأييد الشعبي ولا الموافقة الإقليمية والدولية.
- إن إصرار البارزاني على المضي نحو استفتاء الانفصال له غايات خفية لم يتم الكشف عنها ، وهذا ما يعكس رأيه بعد صدور نتائج الاستفتاء والتي صرح فيها أن نتائج الاستفتاء المؤيدة للانفصال لا تعني الاستقلال عن حكومة بغداد مباشرة.
- إن مصير إقليم كردستان العراق كدولة يصعب تحقيقه ، فهو لا يملك المؤهلات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي ترقى به لتكوين دولة كاملة المعالم.
- مصير إقليم كردستان العراق في تحقيق حلمه الأكبر بتكوين دولة مستقلة هو رهين السيناريوهات المستقبلية الحاصلة على المستويين الإقليمي والدولي في ضل حكامة ورشادة القيادة في كيفية استغلال المواقف والمكتسبات .

الخاتمـــة

. الخاتمــة :

إن الدارس لقضية إقليم كردستان العراق والمتتبع لصيرورة الأحداث والوقائع التاريخية منها والحديثة ، وعلى مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية ، سوف يقف على حقيقة مفادها أن مطلب الانفصال بالنسبة لإقليم كردستان العراق من حيث المبدأ فهو حق يكفله القانون الدولي استنادا إلى مبادئ ويلسون الأربعة عشر ، ومن حيث القانون فهو مطلب غير شرعي وغير دستوري .

فصحيح أن تاريخ هذه الطائفة وما عانته من سياسات قمعية وجائرة من الحكومة المركزية ، وما أحاط بها من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية إضافة إلى نوع وطبيعة الشخصية والتركيبة الكردية في حد ذاتها ، عوامل ساهمت وبحدة في تولد الشعور الغير انتمائي والمعادي للدولة الأم ، وظهور وتنامي الرغبة الانفصالية ، التي تحولت إلى مطالب وتوترات إقليمية ومشاورات وحديث مجالس ثم مكتسبات ، إلى أن انتهى الأمر إلى قرار سيادي إقليمي بإعلان 25 سبتمبر 2017 موعد تقرير مصير انفصال إقليم كردستان عن العراق ، الأمر الذي عارضته وعرقلت نهايته السعيدة بإنشاء دولة كردية مستقلة جميع الهيئات والدول الإقليمية والدولية باستثناء إسرائيل .

وعليه فإن نهاية دراستنا المتواضعة تخلص إلى أن النظام الفيدرالي هو النظام الذي في ضله استطاع العراقيون والأكراد العيش في سلم ووئام ، وحققوا وحدتهم واستقرار وطنهم رغم الاختلاف والتباين المتواجد بينهم ، ومنه فالنموذج الفيدرالي هو الحل الأمثل والأضمن لحقوق الأكراد واستقرار الدولة العراقية .

قائمة المراجع

- قائمة المراجع :

1 - حسين توفيق إبراهيم ، عبد الجبار أحمد عبد الله ، التحولات **الديمقراطية في العراق ، القيود والفرص** ، مركز الخليج للأبحاث ، دراسات عراقية 3 ، دبي الطبعة الأولى جانفي 2005.

2 - دهام محمد دهام العزاوي ، **الأقليات والأمن القومي العربي(دراسة في البعد الداخلي والإقليمي الدولي)** ط1، دار وائل : الأردن ، 2002

3 - مهند فيصل فائق، **الفيدرالية وأثرها على الاستثمار: إقليم كردستان العراق نموذجا** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006

4 - نجم الدين بيرقدار ، كركوك بين الحقيقة والواقع (دراسة عن حقوق التركمان في العراق بين حق الوجود والصراع حول مدينة كركوك) ، دار العربية للموسوعات ، بيروت ،الطبعة الأولى 2011 .

ب - <u>المذكــرات:</u>

1. عبد القادر الهلي، **إقليم كردستان العراق من تجربة الحكم الذاتي إلى الفيدرالية دراسة في آلية إدارة النزاعات الإثنية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
2. فايز عبد الله العساف ، **الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذج)** ،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية ، 2010/2009 .

ج - <u>المجــلات:</u>

01 -بشير عبد الفتاح ، **في فهم فرص الانفصال وتحدياته ، كردستان العراق نموذجا** ، مجلة الديمقراطية العدد 69 ، القاهرة 2018

02 -موسى السيد على ، **القضية الكردية في العراق ، من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا** ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 46 أبوظبي ، الطبعة الاولى 2001

د - المواقــع الإلكترونية:

الكتـــب

1. عباس عمار محمود ، **القضية الكردية إشكالية بناء الدولة** ، العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2016 ، القاهرة ، www.alarabipublishing.com .eg، PDF
2. كاضم شبيب ، **المسألة الطائفية ،تعدد الهويات في الدولة الواحدة** ، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، الطبعة الأولى 2011 ، الرابط www.dar-altanweer.com، PDF

المجــلات

1. **استفتاء كردستان العراق ، الفرص والتحديات والخيارات** ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة وحدة دراسة السياسة ،2017/10/11 ، httpsharmoon.orgarchives6993، PDF
2. تحليلات عالم عربي ، **معضلات كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق** ، مجلة السياسة الدولية تاريخ النشر 2017/09/28 http://www.siyassa.org.eg/News/15292.aspx تاريخ الاطلاع 2018/05/13 .
3. محمد عبد القادر خليل، **ما بعد استفتاء «كردستان»... تصاعد النوازع الانفصالية** ، مجلة العرب الدولية ، تاريخ النشر 2017/09/30 ، الموقع http://arb.majalla.com/2017/09/article55261614 تاريخ الاطلاع 2018/04/13

التقاريـــر

1. تقدير موفق ، **استفتاء إقليم كردستان : بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، سبتمبر 2017 الرابط https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS ، PDF.
2. عائشة قرنفل ، **ما بعد استفتاء إقليم كردستان العراق: التحديات والمآلات** ، مركز الشرق للبحوث ، تاريخ النشر 2017/09/30 الرابط http://www.orientresearchcentre.com/ تاريخ الاطلاع 2018/04/24
3. عبد الأمير رويح ، **تعرفوا على أبرز ردود الفعل الدولية حول استفتاء انفصال الاكراد عن العراق** ، تقارير شبكة النبأ المعلوماتية ، 07 تشرين الأول 2017 الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/reports/12711 ، تاريخ الإطلاع 2018/04/02
4. علي جعفر ، **ألمانيا تحذر أكراد العراق** ، رويترز، أخبار العالم العربي ، تاريخ النشر 2017/06/08 ، الرابط https://arabic.rt.com/middle_east/882648 ، تاريخ الاطلاع 2018/04/09

5. عماد آبشناس ، **لماذا تعارض إيران استفتاء كردستان العراق ، (طهران والقضية الكردية مخاطر الانفصال على إيران)** ، معهد الجزيرة للإعلام ، تاريخ آخر تحديث 2017/09/21 الرابط الالكتروني http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions ، تاريخ الاطلاع 2018/04/02

6. غالب دلاي ، **مستقبل استفتاء كردستان العراق** ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات 2017/11/07 ،الرابط httpstudies.aljazeera.netmritems ، PDF

7. **قراءات إستشرافية لمسألة انفصال إقليم كردستان** ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات http://www.fikercenter.com/political-analysis ، PDF

المنشــورات

1. **استفتاء إقليم كردستان** ، موقع BBC عربي 2017/09/27، الرابط http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41417117. ، تاريخ الاطلاع 2018/04/07

2. استفتاء إقليم كردستان العراق وتداعياته ، موقع العالم العربي ، آخر تحديث على الموقع 2017/09/25 ، الرابط https://arabic.sputniknews.com/arab_world ، تاريخ الاطلاع 2018/04/07

3. **استفتاء انفصال كردستان العراق 2017** ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، تاريخ آخر تعديل 16 /02/ 2018 الرابط https://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الاطلاع 2018/04/04

4. الجامعة العربية، **استفتاء كردستان العراق** ، موقع الصباح الجديد ، تاريخ النشر 2017/09/25 http://newsabah.com/newspaper/134750 ، تاريخ الاطلاع 2018/04/09

5. حاتم كريم الفلاحي ، **انفصال كردستان ، المعركة التي انتهت قبل أن تبدأ** ، الجزيرة نت ، تاريخ النشر 2017/10/18 http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions ،تاريخ الاطلاع 2018/04/04

6. خليل العناني، **أكراد كركوك وحلم الانفصال** ،الرابط الإلكتروني http://alsindian.tripod.com/akrad.htmتاريخ الإطلاع 2018/02/05

7. **ردود فعل دولية وعربية «رافضة» بشأن استفتاء كردستان** ، الصباح الجديد يومية سياسية مستقلة ، تاريخ النشر 25 /09/ 2017 ،الرابط http://newsabah.com/newspaper/134711 ، تاريخ الاطلاع 2018/04/03

8. عثمان المختار، **مشروع انفصال كردستان مؤجل: عقبات سياسية وأمنية واقتصادية** العربي الجديد ، تاريخ النشر:2016/02/12 ، https://www.alaraby.co.uk/politics ، تاريخ الاطلاع 2018/02/20.

9. علي هادي حميدي الشكراوي ، **استفتاء إقليم كردستان في ضوء القانون الدولي وتأثيره السياسي ، (التأثير السياسي الدولي لنتيجة استفتاء إقليم كردستان)** ، شبكة النبأ المعلوماتية ، تاريخ النشر 2017/09/27 ،الرابط https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/12631 تاريخ الاطلاع 2018/02/16 .

10. فاضل البدراني ، **أسباب تمنع الأكراد من الانفصال عن العراق** ، صحيفة عربية مستقلة،تاريخ النشر 2017/05/30 الرابط http://www.raialyoum.com/?p=683641 تاريخ الإطلاع 2018/02/04.

11. **كردستان العراق ما بعد الاستفتاء** ، منشورات الجزيرة نت ، تاريخ آخر تحديث: 19/10/2017 ، الرابط http://www.aljazeera.net/programs/ تاريخ الإطلاع 24/04/2018

الفهرس العام

الفهرس العام

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	الشكر والعرفان	
02	الاهـــــــداء	
03	مقدمـــــة	01
04	الفصل الأول : إقليم كردستان العراق بين المتغيرات السياسية والإثنية	06
05	مبحث1 : المجموعات الإثنية بالعراق واقليم كردستان العراق	07
06	مبحث2 : الواقع الاقتصادي والاجتماعي بإقليم كردستان العراق	08
07	مبحث3 : الاستقرار الأمني والسياسي بإقليم كردستان العراق	11
08	الفصل الثاني :. نتائج استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق المسار والمستقبل	18
09	مبحث1 : انعكاسات ما قبل استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق	19
10	مبحث2 : نتائج استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق محليا إقليميا ودوليا	27
11	مبحث3 : ملامح وتوجهات الظاهرة الانفصالية بإقليم كردستان العراق (أي خارطة تضمن حقوق الأكراد في العراق)	31
12	الخاتمـــة	37
13	قائمة المراجع	39
14	الفهرس العـام	44
15	خلاصة الدراسة	

- خلاصة الدراسة :

إن انتشار ظاهرة مطالبة بعض الشعوب بالانفصال ، من منطلق أنها تعاني الاضطهاد والتهميش وعدم العدالة الاجتماعية من طرف الدول التي يقعون تحت سلطتها وهناك شعوب أخرى تطالب بالانفصال من منطلق استغلالي ومصالح ذاتية جهوية أو إقليمية ، الأمر الذي استدعى بنا إلى محاولة دراسة الإشكال الذي يبحث في هذه الظاهرة والعناصر التي ساهمت في ظهور وتغذية هذه المطالب ، وقد سعينا من خلال ذلك الإجابة على الفرضيات التي ترى :

- أن الظروف التاريخية والسياسات المنتهجة من الحكومة المركزية قد عملت على تنامي الشعور الانفصالي .

- المتغيرات الإقليمية والدولية لها دور محوري في نتائج الاستفتاء وعرقلة الطموح الكردي في بناء دولة مستقلة .

- النظام الفيدرالي هو النموذج الأمثل لضمان حقوق الأكراد واستقرار دولة العراق .

لنصل في نهاية دراستنا إلى التأكيد على صدق هذه الفرضيات التي تم صياغتها وأن استقرار وأمن أي هيئة أو إقليم أو دولة في دوام وحدتها الترابية ولا يمكن أن يكون لها مستقبل أفضل مما هي عليه إذا أرادت الانقسام والانفصال في ظل عدم امتلاكها لمؤهلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وأيضا تمكنها من كسب تأييد إقليمي ودولي .

-الكلمات المفتاحية :

– إقليم كردستان – استفتاء الانفصال - العراق – المطالب الانفصالي ة

- A summary of the study :

The spread of the phenomenon of the demand of some peoples for separation.

From the logic because they suffering from persecution ،marginalization and lack of social justic by there state. There are other peoples who demand separation from an exploitative logic and regional or regional self interest.

Which learding us to try to study the forms that look at this phenomenon and the elements that contributed to the emergence of these hypotheses see that

- The historical and political circumstances of the government have fueled a growing sense of secessionism .
- Regional and international variables have a key role in the results of the referendum and block the kurdish ambition in building an independent state.
- The federal system is the ideal model for guaranteeing the rights of kurds and the stability of the state of Iraq . At the end of our study we can confirm the validity of these assumptions. We confirm too that the stability and security of any state or terriotry is the continuation of its territoriol integrity.

No country can have a better future if it wants division and separation in the absence of economic، political and social qualifications،and also enables it to have regional and international support.

- Keywords:

- Kurdistan Region - Referendum Law - Iraq - Separatist Demands